

## الخلاص الوطني السوري

### مقدمة

ما جرى ويجري في سورية أمر جلل لم يشهد له التاريخ مثيلاً، تمثل بقيام نظام فتوي أممي مستبد بالدفع بترسانته العسكرية إلى المدن والبلدات والقرى السورية لسحق الشعب السوري الذي نادى بالحرية والكرامة، ولم يكتفِ بذلك بل قام باستدعاء قوى الشر الدولية (إيران وروسيا) وميليشيات طائفية حاكمة لتدمير سورية أرضاً وشعباً، وعمل على تمزيق البلاد وتشريد العباد وخلق بيئة مجتمعية مريضة تنامت فيها قوى راديكالية وشوفينية يجمعها العداء للنظام والثورة معاً. وترافق ذلك مع وجود:

- أ. معارضات هدفها الوصول إلى السلطة دون امتلاكها لمشروع وطني ثوري واضح مع افتقارها إلى الكفاءات العلمية والتمثيل الشعبي.
  - ب. مجتمع دولي - إن أحسننا الظن فيه - وقف متخاذلاً دون القيام بواجباته السياسية والقانونية والإنسانية والأخلاقية تجاه شعب يباد.
- كل ذلك كان نهجاً مدروساً بعناية، بحيث بدأ بتشويه المفاهيم ومن ثم خلط المراحل، بقصد طمس الحقائق وتحقيق أهداف دنيئة لا تليق بشعب ضحى بكل شيء مقابل نيل حريته وكرامته.

### أولاً- مرحلة تشويه المفاهيم

من سمات هذه المرحلة:

- ١- غياب ثقافة الحياة وحل محلها ثقافة الموت المغلفة بثقافة سطحية تبني حوارها على ما تظنه مسلمات وهي محض تفاهات لا تمت إلى الحقيقة بصلة.
- ٢- نمو ظاهرة "الغدر السياسي" بحيث جرى خلالها تحييد ومحاربة أصحاب الكفاءات العلمية.
- ٣- الترويج لمقولات وشعارات خاطئة ساهمت بدمار الثورة، منها ما يلي:
  - "الثورة تجب ما قبلها" الأمر الذي أتاح للكثير من المجرمين القفز من مركب النظام إلى مركب الثورة.
  - "المعارض للنظام قبل الثورة له الأحقية في قيادتها" دون النظر إلى مؤهله العلمي أو انتمائه الوطني الثوري.
  - "الأرض لمن يدافع عنها بالسلاح" بغض النظر عن جنسيته، الأمر الذي ساهم بظهور أمراء حرب أجنب أو سوريين مرتبطين بدول خارجية، هذه المعادلة أدت إلى اقضاء الملايين من السوريين الذين يرون بأن النضال لا يقتصر على حمل السلاح فقط.
  - "كل رجل دولة انشق عن النظام هو حتماً تربية البعث" الأمر الذي نزع الثقة بالمنشقين والإبقاء على قيادة بمعظمها جهلاء بلهاء دراويش أو لصوص مأجورين.
  - "المنظومة الحقوقية السورية بالكامل رجس من عمل الطاغوت" دون تمييز بين الصالح منها والطالح.
  - "لا للتخوين" وعدم الجواز الطعن بالمصادقية تحت ذريعة الحفاظ على وحدة الصف، الأمر الذي ساهم في التغطية على العملاء واللصوص.

- "كفوا ألسنتكم عن المجاهدين" هذا الشعار نفس أهداف ومبادئ الثورة وحولها الى مطرح آخر جلب البلاء على الثورة والوطن معاً، وللحديث عن هذا الشعار شجون وشجون.
- ٤- سادت ظاهرة "الجرأة السلبية" جرأة الصغير على الكبير، جرأة السافل على النبيل، جرأة الجاهل على العالم، جرأة هؤلاء جميعاً على القيم الكبرى الثابتة بوجودان الشعب السوري منها ما يلي:
  - أ. مفهوم الوطن: تحول من بقعة جغرافية واحدة يعيش عليها تاريخياً شعب مؤلف من عدة مكونات، إلى بقعة جغرافية يجب أن يعيش عليها شعب بلون واحد ديني أو قومي، وطفى على السطح مفاهيم جديدة للوطن مثل (بلاد المؤمنين والكفار- بلاد الشام الطاهرة - روج آفا - كردستان سوريا... الخ)
  - ب. مفهوم الثورة: تحول من إرادة تغيير الواقع الفاسد بكل مناحيه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إلى مفاهيم الجهاد في سبيل الله وتحكيم الشريعة أو الجهاد الشامي أو أهداف أخرى لا تعترف بالوطن بحدود المعترف عليها دولياً، أو لا تعترف بثورة الحرية والكرامة.
  - ج. مفهوم السلطة: تحول من أن يكون مصدرها الشعب بإرادته الحرة، إلى المصدر الإلهي للسلطة والاستخلاف في الأرض ووعد الله والتمكين وسلطة الأمر الواقع.
  - د. مفهوم المسؤولية: تحول من رعاية للمواطن وحماية للوطن، إلى امتلاك السلطة بالقوة ووصاية على الشعب وتسليط عليه.
  - هـ. مفهوم الديمقراطية: تحول من مفهوم ثقافي كحل أمثل لقضايا الشعوب، إلى كفر بواح أو ممارسة تهريجية بين أفراد ومجموعات ضمن أمكنة ضيقة بمقاس عقولهم الصغيرة.
  - و. مفهوم الحرية: تحول من حاجة إنسانية منضبطة، إلى الانغلاق ضمن قيم بالية أو الانفلاش دون حدود تراعي المكان والزمان.
  - ز. مفهوم القانون: تحول من احترام القواعد القانونية العامة الآمرة، إلى الاستخفاف بكل القوانين السورية دون معرفة أو تمييز بين القوانين الخاصة والعامة، والشكلية والموضوعية، والإدارية والتنظيمية والمالية، بحيث تم اعتبارها جميعها رجس من عمل الطاغية يجب نسفها دون تمييز بين الصالح والطالح ودون معرفة بأن العديد منها صدر قبل عام ١٩٦٠ وكان قد ساهم في أعدادها كبار رجال القانون والفقهاء.

## ثانياً- مرحلة الخلط بين توصيف الحالات

### (١) الخلط بين الحالة الوطنية والسياسية

- الحالة الوطنية: هي الحالة التي تتعرض فيها الدولة لدمار أركانها الثلاثة (أرض - شعب - سلطة) والتي تفرض أن يكون منقذها شخصيات وطنية من كل مكونات الشعب، وتكون العبرة فيها ليس لعدد الشخصيات وإنما لنوعيتهم وتمثيلهم لكل أطراف المجتمع، ويكون هدفهم إنقاذ وطن من الاستبداد والاحتلال والإرهاب وليس مجرد الوصول إلى السلطة.
- الحالة السياسية: هي حالة تكون فيها الدولة مستقرة نسبياً، تقودها أحزاب سياسية ومستقلون هدفهم الأساسي الوصول إلى السلطة من خلال برامج عملهم التي يقبلها الجمهور، وتكون العبرة في الأحزاب للانتماء

الأيدولوجي لفكر الحزب والعدد اللامتناهي للأعضاء، بينما الحالة الوطنية يقودها شخصيات نوعية محددة العدد من كل مكونات الشعب يكون هدفهم انقاذ البلاد وليس الوصول الى السلطة.

## ٢) الخلط بين مرحلتي الانقاذ والاستقرار

- مرحلة الإنقاذ الوطني: تتجلى في زمن الاضطراب و اشتداد الأزمات، وتتسم بتشظي المجتمع الواحد وتناحره، ويسود فيها فقدان الثقة بين الجميع ، لذا فهي تتطلب شخصيات وطنيين يمتلكون لغة قانونية جافة تنشئ الحقوق، وشخصيات سياسية تمتلك لغة سياسية مرنة، وشخصيات اجتماعية تتحدث بلغة شعبية مقنعة، وهذه المرحلة تتطلب التأسيس لبنى فوقية تزيل التخوفات بين مكونات الشعب، وتعمق مفهوم العيش والمصير المشترك ولا تقوم على الديمقراطية أو الدكتاتورية وإنما على المبادئ التالية: التشاركية - المعيارية - التوافقية - الانتقائية - الانتقالية.
- مرحلة الاستقرار الوطني: تتجلى في حالة الاستقرار والرخاء ويحكمها رجال سياسيون ومستقلون هدفهم الوصول الى السلطة أو الاحتفاظ بها، بحيث انها تعد الجمهور بمزيد من الخدمات

**(إن تصدر شخصيات مرحلة الاستقرار الوطني لقيادة مرحلة الإنقاذ الوطني يؤدي الى زيادة تعقيد مشكلة الثورة وضياح البلاد والعباد)**

## ٣) الخلط بين مفاهيم الدولة والدين والقومية

إن الخلط بين مفاهيم الدولة والدين والقومية أولاً ومن ثم الخلط بين الشريعة والقانون والأخلاق ثانياً، دون معرفة التقاطع دون تطابق بين هذه المفاهيم ادى الى اتساع المساحة المتباعدة بين هذه المفاهيم بسبب مشاريع سياسية في جذرها ثلاث هي:

- مشروع الدولة الوطنية.
- مشروع الدولة الدينية.
- مشروع الدولة القومية.

وهي مشاريع سياسية متناقضة في أهدافها ومبادئها وصيغ عملها ورجالها أيضاً.

أ) الدولة الوطنية: هو مفهوم مستحدث ظهر في بداية القرن التاسع عشر ثم كرسته منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها المؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ الذي يقوم على مبادئ ومقاصد تؤسس لمفهوم الدول الوطنية واحترام سيادتها على حدودها المعترف عليها دولياً، وأضافت الى اركان الدولة الثلاث / أرض - شعب - سلطة / ركن جديد رابع هو الاعتراف الدولي المتمثل باقتراح قبول الدولة الجديدة المنضمة من تسع أعضاء من مجلس الأمن بينهم الدول دائمة العضوية وموافقة ثلثي اعضاء الجمعية العمومية ، وكان ذلك رداً على مفهوم الدولة الإمبراطورية (الدينية والقومية) التي أذقت البشرية الويلات.

ب) الدولة الدينية: هو مفهوم يقوم على نظرية الحكم الإلهي، ويكون فيه حدود الدول الدينية، حيث يوجد رعاياها الذين ينتمون إلى عقيدتها يضاف إليهم أهل الذمة، وقد ساهم في تنامي هذا المفهوم عدة عوامل منها:

١. اختلاق مفهوم رجل الدين كمثل للإرادة الإلهية في الأرض، ومن ثم صعوده المنبر بدلاً من المكلف بإدارة شؤون البلاد والعباد.

٢. تفريغ الشعائر الدينية من محتواها الاجتماعي وجعلها طقوساً تخدم السلطان.

٣. الجمع بين ما قاله رب العباد وما قاله العباد تحت عنوان (شريعة الله) بحيث تم جمع القولين في كفة ميزان واحدة، وفي كثير من الأحيان يجري ترجيح ما قاله العباد على ما قاله رب العباد لتبرير الاحتفاظ بالسلطة أو الوصول إليها.

ت) الدولة القومية: هو مفهوم يقوم على أن حدود هذه الدولة تمتد حيث يوجد رعايا ينتمون إلى ذات العرق واللغة والتاريخ للدولة القومية المعنية، وهذا المفهوم بني على مشتركات بينه وبين مفهوم الدولة الدينية، وأضيف إليها سرد تاريخي لنسب الأقاليم دون تدقيق علمي.

لذا فإنه لما يجري الحديث عن هذه المفاهيم السياسية الثلاث (فصلها أو ربطها ببعضها) يخلف إشكالية لا نستطيع فهمها إلا بتفكيك وتحليل عناصر هذه المفاهيم إلى أركانها الأولية، وذلك على النحو التالي:

- أركان الدين: أبرز أركانه هما الإيمان بالله واليوم الآخر.

- أركان القومية: أهم عناصر أركانها العرق واللغة والتاريخ المشترك.

- أركان الدولة ثلاث هي:

• أرض: أي الإقليم وهو جماد لا يقبل أو يرفض الأديان والقوميات فلا يتصور عقل أن تنتمي الأقاليم - كأرض - إلى عقيدة أو تنتمي إلى عرق أو تتكلم لغة.

• شعب: هو مجموعة من البشر عاشت تاريخياً على هذه الأقاليم، وهم ينتمون إلى عدة ديانات ومذاهب وقوميات وطوائف، ومنهم المؤمن ومنهم غير المؤمن ومن كل الملل والنحل ولا يتصور أن ننظر إليهم كنسخ كربونية واحدة.

• سلطة: هي مؤسسات لإدارة شؤون البلاد والعباد يحكمها دستور وقوانين تتضمن قواعد حقوقية عامة غير شخصية، منها الإداري والمالي والتنظيمي والعام والخاص... الخ، ولا يتصور أن يكون لدينا في وطن واحد قانون سير مسيحي، وقانون شركات مسلم! وقانون أصول محاكمات يهودي، وقانون إدارة محلية ملحد، وقانون تنظيم حركة الطيران مؤمن، وآخر سني أو شيعي، ... الخ.

من هنا يتبين:

أ. لا يوجد تشابه أو تعارض بين الدين والقومية والدولة.

ب. يوجد تناقض وتعارض بين مفهوم الدولة الدينية والدولة القومية والدولة الوطنية.

مع ملاحظة أن الدولة الوطنية تصبح:

▪ دولة فاشلة لما لا تستطيع حماية حدودها ورعاياها.

▪ دولة معتدية لما تعمل على تصدير سياستها إلى دول الجوار.

هذا الاضطراب وتلك الضبابية في وضع الأمور في نصابها أصاب الثورة السورية بمقتل، وأدى ذلك إلى انعكاسات سلبية وأصبح الصراع بين تلك القوى (الدينية - القومية - الوطنية) على أشده، وتمت تنحية السلطة المستبدة من هذا الصراع، حتى أن البعض بدأ يرى بالأنظمة المستبدة الحاكمة هي المنقذ الوحيد مع أن هذه الأنظمة هي من أنتج تلك الدهنيات وكانت ولا تزال - بوجودها متمسكة بالسلطة - تمثل كارثة حقيقية في حياة الشعوب التي تتوق إلى الحرية والكرامة. وننوه الى: القياس الخاطئ بين الحالة الديموقراطية في العراق ولبنان، وبين الحالة الديمغرافية في سورية، هم حالات مختلفة من حيث العدد والتوزع والذهنية أيضاً.

#### ٤) الخلط بين الحل الوطني والسياسي

- الحل الوطني: يقوم على خلاص الشعب من الاستبداد والاحتلال والإرهاب والتأسيس لدولة عصرية - دولة وطن ومواطنة - دولة مساواة وعدالة - دولة دستور وقوانين ومؤسسات.
- الحل السياسي: يقوم على تقاسم السلطة بين الموالاة والمعارضة، وهو الحل الذي يجري العمل عليه حالياً في سورية، وهذا يختزل الثورة السورية بأزمة دستورية عابرة يمكن حلها بتوافق بين قيادات الموالاة والمعارضة، دون اعتبار لما لحق البلاد من دمار، ودون محاسبة لمن ارتكب فظاعات بحق الشعب السوري، ودون دراية بأن جذر المشكلة الحقوقية في سورية ليست بالدستور فحسب وإنما بالقوانين الخاصة التي تنظم الهيئات السيادية في الدولة والمجتمع، مع ملاحظة:

- أ. هناك العديد من الدول المتحضرة لا يوجد فيها دستور ويحكمها قانونين وهي لا تعاني مما تعانيه سورية.
- ب. النظام السوري يحكمه مبدأ الهوة الواسعة بين النظرية والتطبيق فهو لا يحترم إي مبادئ دستورية أو قواعد قانونية أياً كان مضمونها بدليل أنه لما أُلغى قانون الطوارئ والأحكام العرفية دفع في الوقت نفسه بآلته العسكرية الهوجاء لدمار سورية.
- ج. إن آليات إنتاج الدستور ومناخه الموضوعي أهم من الدستور نفسه.
- د. إن بناء الدستور هو عملية علمية تتطلب:

#### ١ - معرفة احترافية بالذاتير وانواعها والتمييز بين:

- الدستور المؤقت والدستور الدائم.
- الدستور المختصر والدستور المطول.
- الدستور الجامد والدستور المرن.
- الدستور العرفي والعرف الدستوري.

٢- إن اللجنة الدستورية (الجمعية التأسيسية) هي عمل نوعي علمي لا يخضع لمحصنات ديمغرافية أو مناطقية وإنما إلى التوافق على المرجعية الفكرية والسياسية في مفهوم الدولة المتوخاة والتي يجب أن تتقيد بها اللجنة الدستورية أثناء صياغة مسودة الدستور.

٣- إن الدستور هو عمل شعبي لا ينتج أثره إلا باستفتاء حر ونزيه، وهذا يتطلب توافر استحقاقات موضوعية سابقة ومواكبة لإنتاج الدستور وجميعها غير متوفرة في ظرف سورية الحالي.

ومن المفيد التنويه إلى أن سورية فيها دستورين معمول بهما نظرياً لا عملياً هما:

• دستور حزب البعث لعام ١٩٤٧.

• دستور سورية لعام ٢٠١٢.

مع أن مؤتمر جنيف ١ الذي تأيدت مخرجاته بقرارات دولية أكدت على أن الحل السياسي في سورية يبدأ بتشكيل هيئة حكم انتقالي وليس لجنة دستورية، ورغم ذلك فإن الموالاتة والمعارضة - اللذان لم يحضرا مؤتمر جنيف ١ ولم يعترضوا على مخرجاته - إلا أنهما ماضين في اعتماد مبدأ اللجنة الدستورية كمدخل للحل السياسي بدلاً من هيئة الحكم الانتقالي، وان هذا الأمر سيؤدي حتماً إلى إعادة إنتاج النظام نفسه أو إنتاج نظام هجين مسخ مؤلف من أسقط ما في الموالاتة والمعارضة معاً، الأمر الذي سيفرز نتائج كارثية على الشعب السوري على النحو التالي:

- شرعنة النظام بإدارة داخلية مزورة وقرار دولي نفاقي.
  - التغاضي عن تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة لنظام دمر سوريا واعتبار أفعاله الجرمية بمحلها وضمن حدود مسؤوليته السياسية وواجبه الوطني.
  - اعتبار كل من ثار على النظام هو إرهابي ويتوجب ملاحقة أمام المحاكم الوطنية والدولية.
- أمام هذا الواقع الكارثي المعقد، فإن الواجب السياسي والقانوني والإنساني والأخلاقي يفرض على العارف القيام بتسليط الضوء على جذر المشكلة بإحساس عال من المسؤولية، بعقلية الباحث، يعرض الأسباب والنتائج، ويطرح الحلول التي تساهم في الخروج من هذا الواقع الكارثي، ويرسم ملامح طريق الخلاص الوطني والتأسيس لسورية دولة عصرية خالية من الاستبداد والاحتلال والإرهاب

-----